Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/77/R.22/Rev.1
البند 9 (جـ)(ii) من جدول الأعمال

11 December 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون

روما، 10–11 ديسمبر/كانون الأول 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية إندونيسيا

من أجل

برنامج تمكين السكان الأصليين في كاليمانتان الشرقية

Document # 302104
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة البرنامج		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز البرنامج		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	2
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع إندونيسيا	3
الجزء الثاني –	**البرنامج**	**4**
ألف –	منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة	4
باء –	أهداف البرنامج ونطاقه	6
جيم –	عناصر البرنامج	6
دال –	التكاليف والتمويل	8
هاء –	التوريد والصرف والحسابات والمراجعة	11
واو –	التنظيم والإدارة	11
زاي –	المبررات الاقتصادية	13
حاء –	المخاطر	14
طاء –	الأثر البيئي	15
ياء –	السمات الابتكارية	15
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**16**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**16**
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	**17**

APPENDIXES

الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول - البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD FINANCING

الثاني - التمويل السابق للصندوق

3 III. LOGICAL FRAMEWORK MATRIX

الثالث - الإطار المنطقي

7 IV. EXPENDITURE ACCOUNTS BY COMPONENT

الرابع - حسابات الانفاق حسب العنصر

11 V. ORGANIZATION AND MANAGEMENT

الخامس - التنظيم والإدارة

14 VI. FINANCIAL AND ECONOMIC ANALYSIS

الخامس - التحليل المالي والاقتصادي

معادلات العملة

وحدة العملة	=	روبية إندونيسية
1.00 دولار أمريكي	=	9 000 روبية إندونيسية
1.00 روبية إندونيسية	=	0.0001 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية إندونيسيا

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

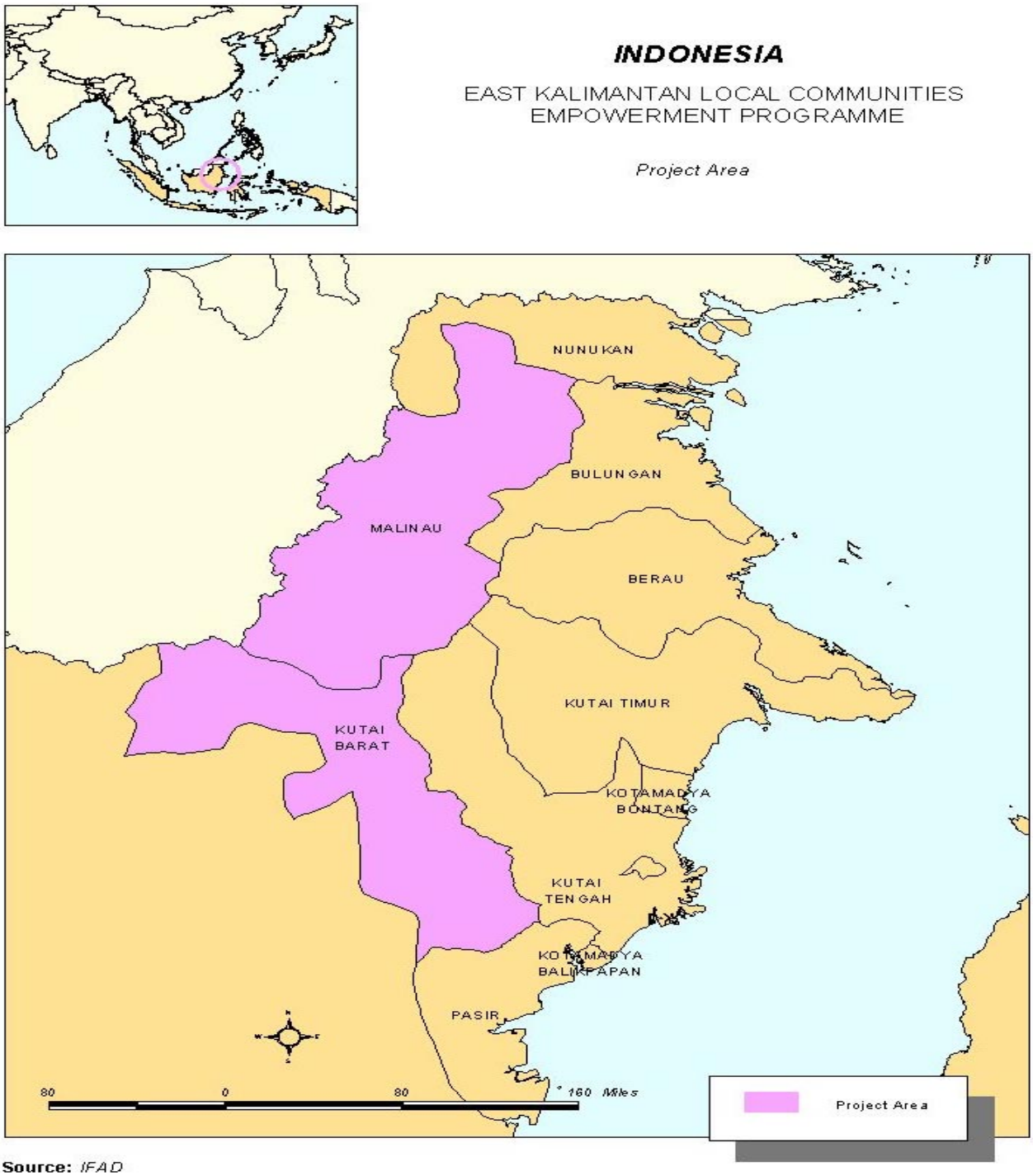

Source: *IFAD*

The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية إندونيسيا

برنامج تمكين السكان الأصليين في كاليمانتان الشرقية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية إندونيسيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة/وكالة تنمية الموارد البشرية الزراعية
التكلفة الكلية للبرنامج:	26.47 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	15.10 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 19.96 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	لا توجد
مساهمة المقترض:	5.62 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	287 886 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

المجموعة المستهدفة ومنطقة البرنامج – يهدف هذا البرنامج الذي سيستغرق 12 عاما إلى الوصول إلى نحو 000 39 أسرة (أي 000 160 شخص) تعيش في 240 قرية من أفقر القرى في خمس مناطق فقيرة من ولاية كاليمانتان الشرقية. وسوف يبدأ البرنامج في منطقة واحدة في مرحلته الأولى، ثم يتوسع تدريجيا إلى المناطق الأخرى بشرط أن يكون هناك تقدير إيجابي لأدائه.

أهداف البرنامج – الهدف العام للبرنامج هو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأشد المجتمعات المحلية فقرا في ولاية كاليمانتان الشرقية. أما الأهداف المحددة للبرنامج فهي: (i) تمكين المجتمعات المحلية من خلال إقامة مؤسسات قروية قوية تعتمد على نفسها مع تحسين فرص حصولها على الموارد الإنتاجية وإدارتها لهذه الموارد؛ (ii) تيسير توفير الموارد التقنية والمالية اللازمة لإحداث تنمية اقتصادية تقوم على المجتمعات المحلية؛ (iii) زيادة فرص الحصول على الخدمات التعليمية والصحية في القرى والارتقاء بجودة هذه الخدمات، وتحسين البنية الأساسية الريفية؛ (iv) إقامة الشبكات المؤسسية اللازمة لكي تقوم الحكومة بتسجيل طلبات حصول سكان القرى على الأراضي المملوكة بوضع اليد؛ (v) توفير خدمات فعالة لإدارة البرنامج.

وصف البرنامج – يهدف البرنامج إلى تمكين المجتمعات المحلية من خلال إقامة مؤسسات قروية قوية تعتمد على نفسها، وتشكل قاعدة لمختلف أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأنشطة البنية الأساسية التي يدعمها البرنامج. ومن بين المؤسسات التي تحظى باهتمام خاص، المجالس النيابية القروية، والموظفين العاملين في ظلها، والمجتمعات المحلية في القرى، ومجموعات أصحاب المصالح المشتركة أو التي تعتمد على نفسها (رجالا ونساء) والتركيز الخاص على إدارة المدخرات والائتمان، ومجموعات المزارعين. وسوف يتم تدريب هذه المؤسسات القروية على تنمية المهارات التنظيمية والمالية اللازمة لضمان استخدام الموارد الموضوعة تحت أيديها بصورة إنتاجية ومستدامة وعادلة. وسوف تكون مجموعات المستهدفين مسؤولة عن تحديد مجال أنشطة البرنامج في القرى، وبالتالي ضمان أن تكون عملية التنمية تشاركية وموجهة نحو الطلب. وسوف يستفاد من الميزة النسبية للمنظمات غير الحكومية في أخذها بالمشاركة الفعالة – لا سيما بالنسبة للفئات المهمشة والفقيرة في المجتمع – لإعطائها دورا قياديا في جميع الأنشطة الخاصة بتمكين المجتمعات المحلية. ولا شك أن التركيز على تطوير المؤسسات القروية والنهج التشاركي يتطلب درجة كبيرة من المرونة في عمليات تنفيذ وتخصيص الميزانية. ولذا سيركز البرنامج على تنفيذ عملية إنمائية، يتحدد من خلالها أنشطة إنمائية محددة ويتم تمويلها، بدلا من تنفيذ مجموعة من الأنشطة والأهداف المحددة مسبقا.

فوائد البرنامج – نظرا لطبيعة أنشطة واستثمارات البرنامج الموجهة نحو الطلب، فإن إجراء تحليلات مالية واقتصادية عامة يصبح أمرا غير واقعي. ومن بين الفوائد المحددة: زيادة قدرة المجتمعات المحلية واعتمادها على نفسها، وتحسين الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، وزيادة الأمن الغذائي، وزيادة ضمان حيازة الأراضي والموارد الحرجية، والإدارة المستدامة لهذه الأراضي والموارد، وتحسين المرافق القروية والخدمات الصحية والتعليمية، وتعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية على دعم البرامج الإنمائية.

مخاطر البرنامج – هناك مناطق في ولاية كاليمانتان الشرقية أنشئت حديثا، وتتميز بقدرات إدارية ضعيفة. وتم التغلب على هذا الخطر باقتراح إنشاء هيكل إداري مستقل للبرنامج، لا يعتمد على القدرات الحكومية الموجودة ولا يشكل عبئا

إضـــافيا عليها. وسوف يعتمد البرنامج على إبرام عقود محلية مع المنظمات غير الحكومية للعمل مع المجتمعات المحلية المســـتهدفة، وعلى الأخص في مجال بناء قدرات المؤسسات القروية. ومازال هناك الكثير من المنظمات غير الحكومية المحلـــية التـــي تـــنظر إلى الحكومة بارتياب. ولا بد من خلق بيئة عمل تنطوي على التعاون بين الحكومة وبين مقدمي الخدمات غير الحكوميين.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية إندونيسيا
من أجل
برنامج تمكين السكان الأصليين في كاليمانتان الشرقية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية إندونيسيا بما قيمته 15.10 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 19.96 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمعاونة في تمويل برنامج تمكين السكان الأصليين في كاليمانتان الشرقية. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتبارها المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - هناك علامات تحسن في الاقتصاد الإندونيسي بعد الأزمة المالية الحادة التي تعرضت لها البلاد في الفترة 1997–1998، عندما تقلص الاقتصاد في مجموعه بنسبة تقرب من 20 في المائة. ففي عامي 2000 و2001 كان معدل النمو الاقتصادي 4.9% و3.3% على التوالي. ومع ذلك فإن الانتعاش الذي حدث في قطاع العقارات مازال هشا. والاستهلاك الخاص هو الحافز الرئيسي للنمو. ويرجع تباطؤ النمو في عام 2001 في جزء كبير منه إلى تباطؤ القطاعات التجارية. فقد تدهور معدل نمو الصادرات السلعية والخدمية من 26.5% في عام 2000 إلى 1.9% فقط في عام 2001. وتفاقم الاتجاه السلبي في النمو الاقتصادي بفعل انخفاض نمو قطاعات الزراعة والتعدين والمحاجر، بالإضافة إلى انخفاض ملموس في نمو الصناعات التحويلية. وواصل التضخم ارتفاعه منذ عام 2000، حيث تشير التقديرات إلى أن متوسط التضخم في عام 2002 (على أساس رقم دليلي لأسعار المستهلكين) سيصل إلى 10% تقريبا.

2 - تراجعت أهمية القطاع الزراعي (بما فيه الغابات ومصايد الأسماك) تراجعا ملموسا خلال العقدين أو الثلاثة الماضية. ورغم ذلك، فمازال هذا القطاع يمثل 40% من مجموع الأيدي العاملة، ويمثل أكثر من 17% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000. ومازالت إندونيسيا من بين أهم المنتجين في العالم لمجموعة كبيرة من المنتجات الزراعية، التي مثلت 18% من مجموع صادراتها في عام 1998. وقد حققت إندونيسيا اكتفاء ذاتيا في إنتاج الأرز في منتصف الثمانينات، وإن كان مجموع إنتاجها قد استقر في السنوات الأخيرة. وكان من بين أسباب ذلك تحويل مساحات

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

مـــن الأراضي إلى استخدامات غير زراعية. وفي قطاع الثروة الحيوانية الفرعي، كانت هناك زيادة في أعداد القطعان والإنـــتاج الحيوانـــي، لا سيما في المناطق الشرقية من إندونيسيا. ويستهلك الجزء الأكبر من الإنتاج داخليا، وإن كانت هـــناك محـــاولات للإســـتفادة من أسواق التصدير. ففي قطاع الغابات الفرعي، تعتبر إندونيسيا أكبر مصدر للأخشاب ومنتجاتها في جنوب شرق آسيا. وقد استغلت الموارد الحرجية في كاليمانتان الشرقية على نطاق واسع بمعرفة شركات قطع الأخشاب. ورغم السياسات واللوائح الرسمية، فإن المناطق المسموح باستغلالها قلما تدار بصورة مستدامة، فالقطع الجائر للأشجار مسألة منتشرة، أما الالتزام بإعادة التشجير فقلما يلتفت إليه.

3 - جمـــيع المـــوارد الحرجـــية تخضـــع لسلطة الحكومة بحكم القانون، مع تأجير حقوق استغلالها إلى الشركات الخاصـــة. وقـــد بلغت امتيازات الاستغلال ذروتها في عـــام 1991 حيث كانت 579 امتيازا، انخفضت بعـــد ذلك إلى 427 امتـــيازا في 1998/1997. وقد تعرضت إندونيسيا إلى عمليات ضخمة لقطع الأشجار خلال الفترة التي تتراوح بين 10 و20 ســـنة مضت نتيجة نشاط هذه الشركات، بالإضافة إلى حرائق الغابات وإزالة الغابات لزراعة المحاصيل، وقد غدا الخشب الرقائقي (الأبلكاش) هو أهم صادرات المنتجات الخشبية، بعد سياسات الحكومة التي حظرت تصدير القطع الخشـــبية، ثـــم حظـــرت تصـــدير الأخشاب المنشورة. وسمح بصناعة تجهيز الأخشاب بالتوسع دون النظر إلى كمية الأخشـــاب المتوافرة، الأمر الذي أسفر عن قدر كبير من الطاقات المعطلة. وازداد الأمر سوأ بفعل التهاون في الحظر المفـــروض علـــى تصـــدير الكتل الخشبية والأخشاب المنشورة في أعقاب الأزمة المالية. فقد بدأت مواجه النقص في العرض الرسمي من الأخشاب بعمليات قطع غير قانونية، تقدر بما يقرب من نصف كمية الأخشاب المقطوعة.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - ومـــن الـــدروس المستفادة من المشروعات السابقة والتي لها صلة بهـــذا البرنامج: (i) استخدمت مجموعات المزارعين كوسيلـــة فقـــط لتحسين فعاليـــة تسليمات المشروع، وبالتالي لم تستطع الاستمرار حتى اكتمـــال المشروع؛ (ii) المؤسسات القروية بحاجة إلى تعزيز حتى تستطيع تمكين المجتمعات المحلية من الدخول إلى المؤسسات الخارجية؛ (iii) ينبغـــي إعـــادة توجيه المرشدين الزراعيين الميدانيين حتى يستطيعوا تقديم خدمات موجهة حسب الطلب ومركزة علـــى العمـــلاء؛ (iv) بإمكان القطاع غير الرسمي وغير الزراعي أن يلعب دورا استراتيجيا في تنويع الأنشطة المدرة للدخل بالنسبة للأسر الفقيرة وفي تحسين أمنها الغذائي وقاعدتها المعيشية؛ (v) إن توجيه المشروعات الصغيرة قد يكون فعالا للغاية في الحد من الفقر، إذا كان ينبغي التحول من تمكين الفقراء إلى حصولهم على الائتمان لتمكينهم من إدارة مواردهـــم المالـــية؛ (vi) كثيرا ما يقابل دور المرأة في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية بالتجاهل. لذا ينبغي توجيه أنشـــطة التدريـــب علـــى الـــزراعة والأنشطة المرتبطة بالثروة الحيوانية نحو النساء. وفي أغلب الأحيان يكون أداء المجموعـــات النســـائية أفضل من أداء الرجال؛ (vii) إن إدارة الموارد الطبيعية ينبغي أن تبنى على المعارف المحلية للمزارعيـــن؛ (viii) إن ضـــمان حيازة الأراضي والموارد الطبيعية مسألة هامة في تحسين الإنتاجية وفي إرساء قاعدة مستدامة للأمن الغذائي.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع إندونيسيا

سياسية إندونيسيا لاستئصال الفقر

5 - أخذت الحكومة في الماضي بعدد من البرامج الخاصة التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة الفقراء. وكانت هذه البرامج موجة نحو القرى أكثر منها نحو الأسر الفقيرة. أما استراتيجية الحكومة فتتركز الآن على عدد من برامج الحد من الفقر، مثل: برنامج تنمية البنى الأساسية الداعمة للقرى الأقل نموا، الذي يوفر تمويلا "للقرى التي تخلفت عن الركب" في أحياء فرعية وبخاصة من أجل تحسين بنيتها الأساسية على وجه التحديد، وبرنامج p4K مشروع توليد الدخول للمزارعين الحديين والمعدمين – المرحلة الثالثة الذي يموله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/مصرف التنمية الآسيوي، والذي يوفر فرصا للحصول على قروض للمشروعات الصغيرة من أجل مجموعات المزارعين الفقراء الموجودة في أكثر من 120 حيا في 12 ولاية مختلفة، وبرنامج أحياء تنمية كيكاماتان الفرعية الذي يوفر قروضا متجددة في أشد الأحياء الفرعية فقرا من أجل تمويل مبادرات إنمائية على مستوى القرية.

أنشطة الجهات المانحة الرئيسية الأخرى في مجال استئصال الفقر

6 - هناك الآن برنامجان تنفذهما الوكالة الألمانية للتعاون التقني في ولاية كاليمانتان الشرقية: برنامج الإدارة المتكاملة لحرائق الغابات، وبرنامج اللامركزية وإصلاح الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك يوجد في ذخيرة مشروعات هذه الوكالة برنامجا من أجل "بناء قدرات الحكومات والبرلمانات المحلية في أحياء كوتاي الثلاثة (كوتاي الغربية وكوتاي الشرقية وكارتانيغارا). أما مؤسسة فورد فتعمل في تصنيف طلبات الأراضي وحيازتها، وتوريد المعدات وتوفير التدريب على رسم خرائط الغابات في خدمة المجتمع المحلي بطريقة تشاركية. كما تؤثر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – عن طريق إدارة الموارد الطبيعية والبيئية – التدريب على الإدارة اللامركزية لموارد المجتمعات المحلية. وتعمل مؤسسة فورد والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع إدارة الغابات في حي كوتاي الغربي. وأخيرا فإن مؤسسة المساعدة والأغاثة في كل مكان "كير" إفتتحت مكتبا في كوتاي الغربية منذ عام 2000. وقد نفذت هذه المؤسسة برامج في مجالات التعليم والصحة والزراعة.

7 - **أنشطة المنظمات غير الحكومية** – انتعشت المنظمات غير الحكومية في كاليمانتان الشرقية منذ فترة الإصلاح السياسي والاقتصادي التي جاءت في أعقاب أحداث عام 1997. وأصبح هناك الآن أكثر من 20 منظمة محلية غير حكومية، يركز الكثير منها على تمكين السكان الأصليين في مناطق المرتفعات. وهنالك الآن إدراك متزايد بأن الحقبة الجديدة التي تتسم بشفافية حكومية أكبر، تتطلب أن توسع المنظمات غير الحكومية من دورها بعيدا عن مهمتها التقليدية بحيث تتولى المسؤولية المباشرة عن تنفيذ برامج التنمية. وقد استجابت بعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل في كاليمانتان الشرقية لهذا التحدي، مثل نظام هوتان كيراكياتان والمنظمة المهتمة بالابحاث الخاصة بالقضايا البيئية ومعهد تمكين السكان الأصليين، ومعهد البيئة وتمكين السكان الأصليين. بإمكان هذه المنظمات غير الحكومية أن تصبح شريكا كاملا في تنفيذ البرنامج المقترح.

استراتيجية الصندوق في إندونيسيا

8 - طبقا لما جاء في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية عام 1998، فإن على الصندوق أن يركز دعمه المالي في المناطق المهمشة والمتدهورة بيئيا، مع إعطاء الأولوية للجزر الشرقية ولولاية كاليمانتان. ويشكل المزارعون المهمشون الذين يعانون من عجز الأغذية، مع المجتمعات المحلية للسكان الأصليين والأسر التي ترأسها نساء، المجموعة المستهدفة التي لها أولويتها بالنسبة للصندوق. وسوف يركز الدعم الذي سيقدمه الصندوق على تنمية الزراعة البعلية، والتمويل الصغير، وإقامة البنية الأساسية للمجتمعات المحلية، والأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل، ومساعدة المؤسسات الأهلية المحلية.

مبررات البرنامج

9 - يقوم البرنامج على تمكين المجتمعات المحلية عن طريق إقامة مؤسسات قوية تعتمد على نفسها على مستوى القرية، سواء كانت منظمات رسمية أو تقليدية. وسوف يتم تدريب هذه المؤسسات على تنمية قدراتها (من النواحي التنظيمية والمالية والمعارف التقنية اللازمة) لتمكينها من إدارة الموارد الطبيعية. وستكون المجتمعات المحلية المستهدفة مسؤولة عن تحديد مجال أنشطة البرنامج على مستوى القرية، بحيث تكتسب الملكية الكاملة لعملية التنمية. وسيكون للمنظمات غير الحكومية دورها الرائد في أنشطة تمكين المجتمعات المحلية، نظرا لما تتمتع به من ميزة نسبية في تحقيق مشاركة فعالة بما في ذلك مشاركة الأسر الفقيرة. وأخيرا، فسوف يستفيد البرنامج من الإصلاحات السياسية والإدارية الحالية التي تشجعها الحكومة. فهذه الإصلاحات تهدف إلى إقامة مجتمع أكثر انفتاحا، يقوم على تحسين الاعتراف بحقوق الأفراد والمجتمعات المحلية، مع دعم عملية اللامركزية والاستقلال الذاتي للأقاليم.

الجزء الثاني- البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

10 - **منطقة البرنامج** - سيغطي البرنامج خمسة من الأحياء الريفية الثمانية في ولاية كاليمانتان الشرقية. وقد أقيمت أربعة من هذه الأحياء - بما فيها حي كوتاي الغربي حيث سيبدأ البرنامج نشاطه - في أكتوبر/تشرين الأول عام 1999. وهذه الأحياء مقسمة إلى 73 حيا فرعيا تضم 074 1 قرية ريفية و72 قرية حضرية. ويعيش أكثر من 60% من سكان كاليمانتان الشرقية البالغ عددهم 2.4 مليون نسمة في أماكن حضرية وتتراوح الكثافة السكانية في متوسطها بين أكثر من 19نسمة في الكيلومتر المربع في المناطق الريفية القريبة من الساحل إلى أقل من شخص واحد في الكيلومتر المربع في المناطق الداخلية. وقد بلغ متوسط نمو السكان 3.5% في الفترة الواقعة بين عامي 1994 و1998، وهو ما يزيد كثيرا على المتوسط العام في إندونيسيا وهو 1.6 في المائة. وتمثل المرأة 47.7% من مجموع السكان. ومتوسط عدد أفراد الأسرة هو 3.9 شخص. وتشير التقديرات إلى أن ما يتراوح بين 25% و30% من مجموع السكان يتكونون من مجموعات عرقية رئيسية، مثل اللوندايه والكينياه والبونان والباهو والبنيهنج والبنواك والبنتيان والدياك باسير والتونجونغ والكوتان. والكثير من هذه المجموعات له لغته وثقافته الخاصة.

11 - التربة في كاليمانتان الشرقية ليست عميقة عادة، وليس بها سوى عناصر مغذية قليلة علاوة على أنها تتعرض للغسيل بصورة كثيفة. وبالإضافة إلى ذلك فإن انحدار الأراضي (60% تقريبا من الأراضي بها انحدار يزيد عن 20%) وسوء الظروف الطبيعية، يعني أن 13% فقط من الأراضي يصنف باعتباره صالح لإنتاج محاصيل سنوية، أما النمط العام لاستخدام الموارد فهو متنوع للغاية (تزرع إندونيسيا أكثر من 100 صنف من الأرز وأكثر من 200 صنف من الفصائل النباتية الأخرى). وتعكس المجموعة الكبيرة من النباتات والحيوانات التنوع البيولوجي الهائل للغابات المطرية التي تديرها المجتمعات المحلية دون أن تدمرها، وهي المجتمعات التي تعلمت كيف تستفيد من مواردها بطريقة مستدامة على امتداد مئات السنين. وتمتلك جميع الأسر تقريبا أعدادا من الدواجن مع القليل من الأبقار. وبشكل عام فإن الثروة الحيوانية تدار بصورة غير مكثفة، وتكاد لا تعتمد على أي مدخلات من حيث الصحة البيطرية أو الأعلاف المحسنة. ومرض نيوكاستل يمثل مشكلة خطيرة تقضي باستمرار على قطعان الدجاج.

12 - استغلت الموارد الحرجية في كاليمانتان الشرقية من خلال امتيازات قطع الأشجار على نطاق هائل. ورغم السياسات واللوائح الرسمية، فقلما كانت مناطق القطع تدار بطريقة مستدامة. فالقطع الجائر للأخشاب مسألة منتشرة كما أن شروط التعاقد التي تنص على إعادة التشجير بعد الانتهاء من عملية القطع كثيرا ما تقابل بالتجاهل التام. وطبقا للإحصاءات الرسمية، وبعد بداية قطع الأشجار في الستينات، تم استخراج 180 مليون متر مكعب من الكتل الخشبية من مساحة تربو على 4 ملايين هكتار. أما المساحة الفعلية التي قطعت منها أشجار فيعتقد أنها أكبر من ذلك بكثير، إذا حسبنا عمليات القطع غير القانونية. والمساحة المخصصة لامتيازات القطع تضم دائما أراضي وموارد حرجية تطالب المجتمعات المحلية عادة بملكيتها بمقتضى قانون أدات العرفي. وقلما تنطوي عمليات نقل هذه الموارد من المجتمعات المحلية عادة على أي مشاورات أو تعويض. كذلك فقد كان لحرائق الغابات تأثير مدمر على القاعدة المعيشية للمجتمعات المحلية. إذ تسببت هذه الحرائق في خسائر فادحة في 1982/1983، و1986، و1991، و1994، وكذلك في 1997/1998 عندما احترق 5.2 مليون هكتار، أي 26% من مجموع مساحة الولاية.

13 - **المجموعة المستهدفة** – تصنف بيانات برنامج شبكة الأمان الاجتماعي 29% من جميع أسر الأحياء الريفية الثمانية في كاليمانتان الشرقية على أنهم فقراء، وأن نسبتهم تتراوح بين 18% و39% في هذه الأحياء. أما أهم أسباب الفقر بين المجتمعات المحلية التي تعيش في المرتفعات، فهي: (i) المناطق النائية التي تعيش فيها هذه المجتمعات والفرص والمحدودة أمامها للوصول إلى الأسواق؛ (ii) التدمير المستمر لقاعدة الموارد الطبيعية بسبب قطع الأشجار على نطاق واسع وحرائق الغابات؛ (iii) عدم وجود رؤوس أموال والحاجة إلى مهارات جديدة لزيادة الإنتاجية؛ (iv) سوء الخدمات الصحية والتعليمية. وتواجه الأسر الفقيرة قدرا كبيرا من انعدام الأمن الغذائي. وتحدث أغلب حالات نقص الأغذية في الشهور التي تسبق حصاد الأرز مباشرة. وفي الأسر الفقيرة، (وهي غالبا التي تعاني من نقص الأيدي العاملة) قد يمتد هذا النقص في إنتاج الأغذية إلى ستة أشهر. وتنطوي استراتيجيات التأقلم عادة على جمع المنتجات الحرجية غير الخشبية وبيعها، وتنويع الأغذية المتحصلة، والتماس فرص عمل غير زراعية، وبيع الأخشاب التي تقطع بصورة غير قانونية.

باء - أهداف البرنامج ونطاقه

14 - الهدف الإنمائي العام للبرنامج هو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأشد المجتمعات المحلية فقرا في كاليمانتان الشرقية (أنظر الذيل الأول الخاص بالإطار المنطقي). وهدف البرنامج هو تمكين المجتمعات المحلية من خلال إقامة مؤسسات قروية قوية تعتمد على نفسها، وتستطيع أن تدير موارد القرية بطريقة إنتاجية ومستدامة وعادلة. أما أهداف العناصر المحددة للمشروع فتشمل: (i) تمكين المجتمعات المحلية من خلال إقامة مؤسسات قروية قوية؛ (ii) تيسير توفير الموارد التقنية والمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية القائمة على المجتمعات المحلية؛ (iii) تحسين فرص الحصول على الخدمات التعليمية والصحية في القرى وتحسين نوعية هذه الخدمات، وتعزيز البنية الأساسية في القرى؛ (iv) إقامة الشبكات المؤسسية اللازمة لتسجيل الحكومة لطلبات الحصول على الأراضي التقليدية في القرى؛ (v) خلق قدرات كافية لإدارة البرنامج بصورة فعالة.

جيم - عناصر البرنامج

15 - سيتكون البرنامج من خمسة عناصر: (i) تمكين المجتمعات المحلية؛ (ii) التمكين الاقتصادي؛ (iii) الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية في القرى؛ (iv) ضمان حيازة الأراضي والموارد الطبيعية؛ (v) خدمات إدارة البرنامج.

تمكين المجتمعات المحلية

16 - سيتولى هذا العنصر تعزيز المؤسسات الرسمية والتقليدية الموجودة في القرى. وبالإضافة إلى ذلك سوف يدعم تشكيل مؤسسات قاعدية جديدة تكون مسؤولة عن التخطيط، ووضع الميزانية، وتنفيذ أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالبنية الأساسية في القرى. وسوف يزيد ذلك من رأس المال الاجتماعي للقرى، ويمكن المجتمعات المحلية من أن تتولى الملكية الكاملة لعملية التنمية. وستتولى هذه المؤسسات قيادة جميع أنشطة التنمية التي يدعمها البرنامج، وسوف تضم هذه المؤسسات مجالس نيابية قروية، ومجالس قروية تقليدية، ومجموعات الاعتماد على الذات التي تقوم على الاهتمامات المشتركة وعلى مجموعات المزارعين. وسوف يتعاقد البرنامج مع إحدى المنظمات غير الحكومية لتنفيذ هذا العنصر، بحيث يمكن تنمية قدرات المجتمعات المحلية على استخدام موارد البرنامج على مستوى القرية بصورة منتجة وعادلة ومستدامة.

التمكين الاقتصادي

17 - سوف يشجع البرنامج إنتاج الأغذية وزيادة دخل الأسرة عن طريق تحسين أنشطة الإنتاج الزراعي والحرجي والحيواني في المرتفعات، بالإضافة إلى إقامة مشروعات صغيرة غير زراعية. وسوف تنفذ هذه الأنشطة بمعرفة مجموعات الاعتماد على الذات ومجموعات المزارعين، التي ستستفيد من التدريب المكثف، والدعم المالي، ومرافق الخدمات. وسوف يقدم هذا البرنامج: (i) تدريب المرشدين الزراعيين والميدانيين على الأنشطة الزراعية من أجل دعم أنشطة زراعية وغير زراعية؛ (ii) الدعم اللازم لإقامة مدارس حقلية للمزارعين في كل قرية لتحسين معارف المزارعين بالنسبة لنظم الزراعة في المرتفعات؛ (iii) توفير منح نظيرة إلى مجموعات الاعتماد على الذات تقوم على أساس الأداء لتمكين هذه المجموعات من الاستثمار في بعض الأنشطة مثل زراعة الأرز المروي، ومحاصيل المزارع الصغيرة، وإنتاج الدواجن والخنازير والمجترات الصغيرة، والرعاية البيطرية، وإقامة وحدات صغيرة للإنتاج السمكي،

وإقامـــة مشاتل في القرى لإنتاج الأخشاب والفاكهة والأعلاف وشتلات الأشجار ومحاصيل الأغذية وتجهيز المنتجات الحرجية غير الخشبية، والتجارة؛ (iv) تمويل إقامة أراضي للتجارب الزراعية؛ (v) الدعم المالي لإقامة مركز للتدريب المحلـــي. ومـــن أهم ملامح هذا العنصر إنشاء صندوق للاستثمارات في المجتمعات المحلية يوجهه الطلب، وهو الذي سيســـتخدم لتمويل منح نظيرة ولعمليات إعادة التشجير، وأنشطة صيانة التربة والمياه استجابة للاحتياجات والأولويات التي تحددها المجتمعات المحلية نفسها.

الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية القروية

18 - ســـيقوم الـــبرنامج، فـــي إطـــار العنصر الفرعي الخاص بالرعاية الصحية الأولية بما يلي: (i) دعم تحسين الخدمـــات الصـــحية فـــي القرى والأحياء الفرعية، من خلال توريد المعدات والمعلومات الأساسية؛ (ii) دعم البرامج الصحية في القرى للوقاية من الأمراض المعدية وتغذية الأطفال والمواليد، ورعاية الطفولة والأمومة، ورعاية الحوامل، والصحة والنظافة العامة؛ (iii) تحديد وتدريب المعاونين الصحيين في القرى والقابلات التقليديات.

19 - ســـيقوم العنصر الفرعي الخاص بالتعليم بما يلي: (i) تحسين نوعية البرامج في المدارس الابتدائية والثانوية، مـــع التركيز على التوعية الصحية والتغذوية والبيئية، مـــن خلال توفير الوسائل التعليمية وتدريب المدرسين أنفسهم؛ (ii) توفير منح دراسية لتحسين حصول الأطفال من الأسر الفقيرة على التعليم الثانوي والتدريب المهني ذي الصلة.

20 - وأخـــيرا، فإن البرنامج سوف يدعم برنامجا لإقامة مشروعات صغيرة للبنية الأساسية في القرى، بتمويل من صندوق البنية الأساسية في القرى بحسب الطلب، وهو البرنامج الذي ستكون المجتمعات المحلية المشاركة فيه مسؤولة عـــن تحديد المرافق التي تقترحها، والتخطيط لها وتنفيذها وصيانتها. ومن بين المجالات التي ستحصل على تمويل من هـــذا الـــبرنامج: توصـــيل مـــياه الشرب، وإقامة مرافق للنظافة العامة، وتحسين العيادات الصحية وفصول الدراسة، والأعمال النظرية للري والصرف، وإقامة مدقات وجسور قروية، وإنشاء البنية الأساسية للأسواق.

ضمان حيازة الأراضي والموارد الطبيعية

21 - في ظل هذا العنصر، ستقوم المنظمات غير الحكومية بدعم المجتمعات المحلية من أجل رسم الحدود الإقليمية للقرى ووضع أنماط استخدام الأراضي على أساس الاعتراف بطلبات الملكية. ومن ثم يقوم البرنامج بالمساعدة في خلق بيـــئة قانونية مواتية لمساعدة المجتمعات المحلية على حل نزاعاتها حول الأراضي والموارد الطبيعية وما يترتب على ذلـــك من تسجيل الحكومة لطلبات الملكية المتعلقة بالأراضي الزراعية والحرجية، بما في ذلك الأراضي البور. وستتم إعـــادة غرس الأشجار في المناطق المتدهورة التي استطاعت المجتمعات القروية أن تستعيد سيطرتها الفعالة عليها عن طـــريق مـــبادرات تقوم على هذه المجتمعات. وفي المرحلة الأولى من البرنامج ستقوم إحدى مؤسسات البحوث تحت الإشـــراف المشـــترك للمركـــز الدولي لبحوث الغابات والمركز الدولي لبحوث الزراعة المختلطة بالغابات – بإجراء استعراض لإدارة الغابات القائمة على المجتمعات المحلية في كاليمانتان الشرقية في الماضي والحاضر.

خدمات إدارة البرنامج

22 - سيدعم البرنامج إقامة الشبكات المؤسسية اللازمة لتنفيذ البرنامج بصورة فعالة. وسيشمل هذا العنصر الأنشطة التالية: (i) اختيار الموظفين وتحديد خدمات إدارة البرنامج على المستويات القطرية ومستوى المحافظة والمحلي؛ (ii) تدريب الموظفين الأساسيين على أساليب الإدارة والتخطيط للمشروعات وعلى وضع ميزانياتها وتمويلها؛ (iii) تدريب الموظفين الإداريين على الإدارة والمحاسبة؛ (iv) وضع الإجراءات الإدارية وقواعد الشراء طبقا لدليل المبادئ التوجيهية للشراء في الصندوق؛ (v) وضع نظم للرصد والتقييم؛ (vi) تعزيز التعاون بين المستويات الثلاثة في هيكل إدارة البرنامج؛ (vii) إقامة تعاون بين هيكل إدارة البرنامج وبين الوكالات الحكومية المعنية، وعلى الأخص على المستوى المحلي؛ (viii) تنفيذ الأنشطة طبقا لبرنامج العمل والميزانية السنوية.

دال - التكاليف والتمويل

23 - **تكاليف البرنامج** – سينفذ البرنامج على أربع مراحل على امتداد 12 سنة طبقا لأحكام الآلية الإقراضية المرنة. وسوف تستغرق المرحلة الأولى ثلاث سنوات ونصف وتم بالفعل حساب تكلفتها بالتفصيل. أما تكاليف البرنامج الكلية فتقدر بنحو 26.47 مليون دولار أمريكي. ويقدر عنصر النقد الأجنبي بنحو 060 773 دولارا أمريكيا أي 3% من التكاليف الإجمالية للبرنامج. وقد خصص 27% تقريبا من التكاليف الأساسية للمرحلة الأولى من البرنامج، والتي تشمل الأنشطة الاستهلالية. وتقدر التكاليف الاستثمارية والمتكررة بنحو 90%، أي 10% من التكاليف الأساسية للمرحلة الأولى. ويبين الجدولان 1 و2 تكاليف البرنامج وخطة التمويل لمدة 12 سنة، بينما تبين الجداول 3 و4 المدرجة في الذيل الرابع تكاليف المرحلة الأولى وحدها.

24 - **التمويل** – سيمول البرنامج من قرض الصندوق وقيمته 19.96 مليون دولار أمريكي، والذي يمثل 75.4% من التكاليف الإجمالية، ومن الحكومات المحلية والحكومة المركزية (21.3%) ومن المستفيدين على شكل مساهمة اليد العاملة (3.3%). وبالنسبة للمرحلة الأولى، فسوف تمول الحكومة جميع التكاليف المتكررة ونحو 33% من التكاليف الإجمالية لصندوق التنمية الاقتصادية المرنة. وسيمول المستفيدون 20% من الاستثمارات القائمة على المجتمع المحلي في البنية الأساسية. وسيكون هناك مبلغ قيمته 000 150 دولار أمريكي للتمويل بأثر رجعي للإسراع بإنشاء وحدة إدارة البرنامج ومكاتب للمنظمات غير الحكومية، وتغطية مشتريات محدودة من الأدوات المكتبية، ووسائط النقل، وتدريب الموظفين، والقيام بجولات دراسية.

25 - **اعتماد العمليات الخاصة** – سيستخدم اعتماد العمليات الخاصة وقيمته 000 100 دولار أمريكي لتمويل خدمات الخبراء الاستشاريين القطريين والدوليين لمساعدة البرنامج فيما يلي: وضع إجراءات التنفيذ اللازمة، والإسراع بتحقيق الظروف اللازمة للبدء بسريان القرض وتدريب الموظفين، والانتهاء من تصميم نظام للرصد والتقييم، والانتهاء من برنامج العمل والميزانية للسنة الأولى مع اهتمام خاص بالأنشطة الصحية والتعليمية ورسم خرائط القرى.

26 - **مؤشرات تحريك الآلية الاقراضية المرنة** – تم الاتفاق على المجموعة التالية من المؤشرات الكمية والنوعية خلال مفاوضات القرض: (i) أن يتم إحداث وتشغيل نظام فعال للرصد والتقييم؛ (ii) أن تأتي نتيجة تقييم 50% على الأقل من جمعيات الاعتماد على الذات على أنها "جيدة" حسب المعايير المدرجة في الفقرة 11.2 من الجدول 3 من

اتفاقية القرض؛ (iii) أن تتم تلبية 75% على الأقل من الأهداف السنوية لأنشطة صندوق البنية الأساسية القروية إجراءات الصيانة كما هو منصوص عليه في خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية، وأن يتم تقييم عينة تمثل هذه الأنشطة على أنها مجدية ماليا؛ (iv) أن تتم تلبية 75% على الأقل من الأهداف السنوية لأنشطة صندوق البنية الأساسية القروية وأن يتم وضع إجراءات الصيانة الخاصة بها وتشغيلها بشكل فعال؛ (v) أن يكون 25% من المزارعين على القل قد تبنوا إجراءات صون التربة؛ (vi) أن يكون معدل التحاق الأولاد والبنات من الأسر الفقيرة التي تنتمي إلى جمعيات الاعتماد على الذات ومجموعات المزارعين قد زادت بنسبة 20% وأن يكون معدل تسربهم من المدارس قد انخفض بنسبة 20%؛ (vii) أن تكون الأمراض المتعلقة بمياه الشرب الملوثة أو التصحاح الردئ قد انخفضت بنسبة 20 %؛ (viii) أن تكون نسبة سوء التغذية بين الأطفال قد انخفضت بحدود 20%؛ (ix) أن تكون خرائط القرى قد انتهت بالنسبة لـ 80% من القرى في منطقة المشروع وأن تكون قد أقرت من قبل القرى المجاورة وقدمت إلى هيئة الأراضي المحلية لتسجيلها.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]
(بالدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – تمكين المجتمعات المحلية	1 132 220	18 377	1 150 597	2	5
باء – التمكين الاقتصادي					
1 – صندوق الاستثمار في المجتمعات المحلية القائم على الطلب	2 147 500	-	2 147 500	-	9
2 – الخدمات الزراعية	294 007	7 150	301 157	2	1
المجموع الفرعي	**2 441 507**	**7 150**	**2 448 657**	**-**	**10**
جيم – الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية الريفية					
1 – الرعاية الصحية الأولية	226 034	24 315	250 349	10	1
2 – التعليم	312 032	26 032	338 063	8	1
3 – صندوق البنية الأساسية الريفية القائم على الطلب	912 414	-	912 414	-	4
المجموع الفرعي	**1 450 480**	**50 347**	**1 500 826**	**3**	**6**
دال – ضمان حيازة الأراضي والموارد الطبيعية	374 352	7 729	382 081	2	2
هاء – إدارة البرنامج	687 246	6 189	693 435	1	3
واو – المرحلة الثانية	6 742 329	208 526	6 950 854	3	28
زاي – المرحلة الثالثة	6 992 045	216 249	7 208 294	3	29
حاء – المرحل الرابعة	4 540 289	140 421	4 680 710	3	19
مجموع التكاليف الأساسية	**24 360 468**	**654 987**	**25 015 455**	**3**	**100**
الطوارئ المادية	81 204	4 490	85 693	5	-
الطواري السعرية	1 255 588	113 584	1 369 172	8	5
التكاليف الكلية للبرنامج	**25 697 260**	**773 060**	**26 470 320**	**3**	**106**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بالدولارات الأمريكية)

العناصر	الحكومة		الصندوق		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف – تمكين المجتمعات المحلية	**62 256**	**5.1**	**1 161 348**	**94.9**	**-**	**-**	**1 223 605**	**4.6**	**20 066**	**1 141 282**	**62 256**
باء – التمكين الاقتصادي											
1 – صندوق الاستثمار في المجتمعات المحلية القائم على الطلب	1 321 199	58.0	956 731	42.0	-	-	2 277 930	8.6	-	2 277 930	-
2 – الخدمات الزراعية	55 615	17.1	269 760	82.9	-	-	325 375	1.2	7 907	281 265	36 202
الجموع الفرعي	**1 376 815**	**52.9**	**1 226 490**	**47.1**	**-**	**-**	**2 603 305**	**9.8**	**7 907**	**2 559 195**	**36 202**
جيم – الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية الريفية											
1 – الرعاية الصحية الأولية	2 866	1.1	269 291	98.9	-	-	272 158	1.0	26 451	242 841	2 866
2 – التعليم	31 255	8.5	338 014	91.5	-	-	369 269	1.4	28 592	309 422	31 255
3 – صندوق البنية الأساسية الريفية القائم على الطلب	2 641	0.3	770 904	80.0	190 109	19.7	963 654	3.6	-	963 654	-
المجموع الفرعي	**36 763**	**2.3**	**1 378 210**	**85.9**	**190 109**	**11.8**	**1 605 081**	**6.1**	**55 043**	**1 515 917**	**34 121**
دال – ضمان حيازة الآراضي والموارد الطبيعية	62 642	15.3	347 142	84.7	-	-	409 784	1.5	8 417	361 929	39 438
هاء – إدارة البرنامج	108 904	14.8	628 829	85.2	-	-	737 732	2.8	6 691	679 904	51 137
واو – المرحلة الثانية	1 567 282	20.0	5 994 854	76.5	274 274	3.5	7 836 410	29.6	235 090	7 601 320	-
زاي – المرحلة الثالثة	1 330 735	20.0	5 090 060	76.5	232 879	3.5	6 653 674	25.1	260 244	6 393 430	-
حاء – المرحل الرابعة	1 080 146	20.0	4 131 558	76.5	189 026	3.5	5 400 729	20.4	179 602	5 221 127	-
مجموع الصرف	**5 625 542**	**21.3**	**19 958 491**	**75.4**	**886 287**	**3.3**	**26 470 320**	**100.0**	**773 060**	**25 474 105**	**223 155**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد والصرف والحسابات والمراجعة

27 - **التوريد** – سيتم التوريد طبقا للمبادئ التوجيهية المعمول بها في الصندوق بالنسبة للبنود الممولة من قرض الصندوق التي سيقوم بها المكتب الوطني لتنسيق البرنامج، ووحدة تيسير البرنامج في المقاطعات، بينما تقوم الوحدات المحلية لإدارة البرنامج بهذه المهمة بالنسبة للسلع والخدمات التي ستستخدمها. وسيتطلب الأمر عطاءات محلية تنافسية بالنسبة لشراء وسائط النقل والمعدات والسلع والخدمات، وكذلك عقود الأشغال المدنية التي تتعدى قيمتها 000 50 دولار أمريكي. ومن المطلوب أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باستعراض هذه العقود قبل إبرامها. أما بالنسبة لأوامر شراء نفس البنود بقيمة تقل عن 000 50 دولار أمريكي، فسيتم الشراء على أساس إجراءات التسوق المحلي . وبالنسبة للسلع والخدمات التي تقل قيمتها عن 000 2 دولار أمريكي فتشترى من خلال التعاقد المباشر.

28 - **الصرف** – تفتح وزارة المالية حسابا خاصا لتمويل حصة الصندوق في المصروفات المستحقة برصيد معتمد قيمته مليوني دولار أمريكي. والغرض من هذا الحساب هو أن يتلقى دفعة مقدمة من حساب قرض الصندوق لتمويل المصروفات المستحقة، وتسديد حقوق الموردين الدوليين. وسيتم الصرف من الحساب الخاص بمعرفة الصندوق على أساس طلبات السحب التي تعدها الوحدات المحلية لإدارة البرنامج، والتي تقدم إلى وزارة المالية عن طريق المكتب الوطني لتنسيق البرنامج وتتولى وزارة المالية التحويل من الحساب الخاص إلى حساب البرنامج المفتوح بالعملة المحلية بواسطة الوحدات المحلية لإدارة البرنامج، كل ثلاثة أشهر مقدما وطبقا لبرنامج العمل والميزانية السنوية المعتمدة. وسوف تودع مساهمة الحكومات المحلية في البرنامج في هذا الحساب كل ثلاثة أشهر مقدما، عن طريق إدارة الخزانة المحلية. أما السحب من حساب القرض فسيتم مقابل كشوفات إنفاق لفئات الإنفاق التي تحددها الحكومة بالاشتراك مع الصندوق. ويحتفظ البرنامج بالمستندات ذات الصلة التي تبرر مثل هذا الإنفاق، وتوضع تحت تصرف بعثات الإشراف والمراجعين للكشف عليها. وتتم جميع عمليات السحب من حساب القرض بناء على مستندات داعمة كاملة.

29 - **الحسابات ومراجعتها** – عملا بالإجراءات التي وضعها الصندوق والطرق المحاسبية المعتمدة دوليا، سوف يحتفظ المكتب الوطني لتنسيق البرنامج، ووحدة التيسير المحلية ووحدات الإدارة المحلية بمجموعة كاملة من الحسابات. وسيتم إعداد السجلات المالية كل ستة أشهر وتعرض على الصندوق للنظر فيها. وستتم عملية مراجعة الحسابات من قبل مراجعين مستقلين يتم اختيارهم وفقا لإجراءات ومعايير تتفق عليها الحكومة مع الصندوق. وسوف يعرض تقرير المراجعة على الحكومة والصندوق خلال ستة أشهر من إغلاق السنة المالية.

واو – التنظيم والإدارة[2]

30 - سينفذ البرنامج بمعرفة وكالة تنمية الموارد البشرية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة، عن طريق مركز تنمية المبادرات الصغيرة التجارية الزراعية. وسيتم تشكيل لجنة توجيهية يرأسها المدير العام للوكالة الرائدة للبرنامج، ويتولى منصب نائب الرئيس فيها معاون وزير التخطيط الإنمائي الوطني/الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي للموارد الطبيعية والبيئية. وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي، ووزارة المالية، ووزارة

2 يعرض الذيل الخامس مخططا لإدارة البرنامج.

الغابـــات، والهيـــئة الوطنـــية للأراضي، وأحياء كوتاي الغربية وماليناو، ورئيس الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي في كاليمانـــتان الشـــرقية. وسيتولى مركز قطري لتنسيق البرنامج، الذي سيعمل من مقر الوكالة المنفذة، مسؤولية التنسيق الشامل للبرنامج. وعلى المستوى الإقليمي، ستكون وحدة تيسير البرنامج هي المسؤول الأول عن رصد البرنامج تحت إشراف الوكالة الإقليمية للتخطيط الإنمائي.

31 - سيتم تنفيذ البرنامج بصورة لامركزية على مستوى الحي، طبقا لقانون الحكم الذاتي الذي صدر مؤخرا والذي طـــبق اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2001. وسوف يشكل رئيس كل حي مجلسا محليا للبرنامج. وسيتكون كل مجلس من مدير (أمين سر) لوحدة إدارة البرنامج، وممثل للبرلمان المحلي، وممثل لاتحاد السكان الأصليين، وممثل للمنظمات غـــير الحكومـــية، وأربعة ممثلين محليين عن الزراعة والغابات والصحة والتعليم، وممثل عن مجلس الإدارة المحلية للـــبرنامج، وممـــثل الهيـــئة المحلية للأراضي، وممثل عن المنظمة المحلية للمرأة (حركة رفاه الأسرة)، وممثلين عن جماعـــات الاعـــتماد علـــى الذات، (رجل وامرأة). وسيتولى كل مجلس محلي للبرنامج استعراض أنشطة وحدة إدارة الـــبرنامج. وســـتتكون وحـــدة إدارة الـــبرنامج كوحدة مستقلة قانونا تشكل كأمانة عامة للمجالس المحلية، وتعمل تحت إشـــرافها المباشر. وستعمل هذه الوحدات من مكتب منفصل عن أي مؤسسة حكومية أو خاصة. وستضطلع بالمسؤولية الكاملـــة عن تنفيذ البرنامج. وسيعين في كل وحدة منها مدير للبرنامج، ومحاسب/موظف مشتريات، ومساعد محاسب، ومنســـق للتنمية الزراعية، ومنسق لتنمية الثروة الحيوانية والصحة البيطرية، ومنسق للغابات/إعادة تشجير الغابات في خدمـــة المجـــتمع المحلـــي، وأخصائي في قضايا التمايز بين الجنسين (يكون مسؤولا عن الخدمات الصحية والتعليمية أيضـــا) ومنســـق للتدريـــب. وبالإضـــافة إلى ذلك سيكون هناك موظفان للأمانة/تشغيل الحواسيب، وسائق، وموظفان وعاملان. وسيتم تعيين هؤلاء الموظفين على أساس الكفاءة من خلال مسابقة مفتوحة

32 - وسيشـــارك فـــي تنفـــيذ البرنامج بصورة مباشرة عدد من الوكالات الحكومية المحلية، مثل الوكالة الإقليمية للتخطـــيط الإنمائي، وإدارة الزراعة، وإدارة الغابات، وإدارة الصحة، وإدارة التعليم، ومجلس الإدارة المحلية للبرنامج (ضمن مكتب رئيس الحي). وتيسيرا للتنسيق بين وحدة إدارة البرنامج وهذه الوكالات، سيتم تعيين مديرين للأنشطة في كـــل إدارة. وسيكونون مسؤولين مسؤولية كاملة عن تحقيق الأهداف المقررة في برنامج العمل والميزانية ذات الصلة بإدارتهم/وكالتهم. وسيرفعون تقريرهم إلى مدير الإدارة التقنية بالنسبة للمسائل التقنية، والى وحدة إدارة البرنامج بالنسبة للمسائل التي تتعلق بالتخطيط والتنفيذ العام لأنشطتهم الإنمائية المتفق عليها.

33 - وعلـــى مســـتوى القـــرية، فـــإن مسؤولية تنسيق أنشطة البرنامج ورصدها، ستقع على عاتق المنظمات غير الحكومية المتعاقد معها والتي تعمل في تعاون وثيق مع المؤسسات القروية والمرشدين الزراعيين الميدانيين، والوكالات الحكومـــية المعنـــية. وســـوف يقيم في كل قرية موظف من إحدى المنظمات غير الحكومية مسؤول عن تيسير أنشطة المجتمعات المحلية، وأحد المرشدين الزراعيين الميدانيين. وسوف يتم تحديد أولويات التنمية في داخل القرية من خلال عملية تخطيط تشاركية تساهم فيها جماعات الاعتماد على الذات (رجالا ونساء) والمدارس الحقلية للمزارعين.

34 - **المنظمات غير الحكومية** – سيكون لكل منظمة غير حكومية يتعاقد معها البرنامج منسق خاص، مسؤول عن ضمان الأداء التعاقدي للمنظمة غير الحكومية، وعلى المحافظة على الاتصالات الفعالة مع وحدة إدارة البرنامج. وسيتم

تعيين جميع موظفي المنظمات غير الحكومية بعقود لمدة ثلاث سنوات، بها فترة اختبار مبدئية، وتجدد على أساس الأداء. ويتضمن الذيل الخامس مزيدا من التفصيلات عن علاقة العمل بين المنظمات غير الحكومية والبرنامج.

35 - **الرصد والتقييم** – كشرط أساسي للآلية الإقراضية المرنة، لا بد من التركيز بشكل خاص على إقامة نظام فعال للرصد والتقييم يسمح باتخاذ قرارات بشأن التوسع في البرنامج إلى أحياء جديدة. وسيتعاون المكتب الوطني لتنسيق البرنامج مع وحدة تيسير البرنامج في التعاقد مع وكالة خارجية لتصميم نظم الرصد والتقييم، وتنفيذ هذا النظام. وسيتم التعاقد مع مثل هذه الوكالة للمرحلة الأولى، مع قيام وحدة تيسير البرنامج برصد أعمالها اليومية. وسيتم تشغيل هذا النظام بمعرفة موظفين مسؤولين عن الرصد والتقييم على المستويين الإقليمي والجهوي. وسيكون الموظفون المسؤولون عن الرصد والتقييم في الأحياء مسؤولين عن تجميع تقارير سير العمل ربع سنوية والسنوية من المعلومات التي يعدها موظفو وحدة إدارة البرنامج، ومديرو الأنشطة ومنسقو المنظمات غير الحكومية، بناء على الصيغة المتفق عليها. وستتولى جماعات الاعتماد على الذات والمدارس الحقلية للمزارعين وضع إجراءات بسيطة للقيام بعمليات الرصد والتقييم بصورة تشاركية. وستدرج مخرجات أنشطة الرصد والتقييم التشاركية هذه في التقارير المرحلية الروتينية، وسيتم تحديد مؤشرات للأداء عن المدخلات والمخرجات بشكل مادي ومالي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم اختيار مجموعة من مؤشرات الأداء لتقدير نتائج مختلف عناصر وأنشطة البرنامج. وعند تحديد هذه المؤشرات، سيكون الهدف العام هو تحديد مجموعة محدودة من المؤشرات التي يسهل قياسها باستخدامها كبديل عام لأداء البرنامج الشامل. وسوف يجري تقدير أداء البرنامج سنويا على أساس هذه المؤشرات.

زاي – المبررات الاقتصادية

36 - **المستفيدون** – من المقدر أن تغطي فترة التنفيذ، التي ستستمر 12 عاما، خمسة أحياء تضم 240 قرية، أي 22% من القرى الريفية في كاليمانتان الشرقية. أما مجموع الأسر المستفيدة من الأنشطة الاستثمارية الممولة من قبل صندوق الاستثمار في المجتمعات المحلية فيقدر بنحو 000 24 أسرة. وهناك 000 15 أسرة أخرى سوف تستفيد من المشروعات الصغيرة للبنية الأساسية في القرى، ورسم خرائط القرى، وتعزيز المؤسسات على مستوى هذه القرى. وإذا اعتبرنا أن متوسط عدد أفراد الأسرة هو 3.9 فرد، فسيصل مجموع المستفيدين إلى 000 160 شخص. وتقدر التكاليف الإجمالية للبرنامج بالنسبة لكل أسرة بنحو 678 دولارا أمريكيا أو 162 دولارا للفرد.

37 - **التحليل الاقتصادي** – نظرا لطبيعة البرنامج التي تعتمد على الطلب، فليس من الممكن إعطاء معدل واقعي للعائد الاقتصادي الداخلي بالنسبة للمشروع ككل. ومع ذلك، فإن هناك مؤشرات على أن الفوائد الاقتصادية ستكون مرتفعة إلى حد ما على الأرجح. والفائدة الاقتصادية الرئيسية الملموسة للبرنامج هي بزيادة قيمة المحاصيل والإنتاج الحيواني والحرجي بسبب تحسين التكنولوجيات ونظم الإدارة التي يشجعها البرنامج والمرتبطة زيادة تقديم القروض. وكاليمانتان الشرقية مستورد صاف للمحاصيل الغذائية الرئيسية التي سوف ينتجها البرنامج، كما أنها مستورد صاف للحوم الحمراء. ونظرا لأن الكثير من المناطق الموجودة داخل الولايات تعتبر مناطق نائية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل، فمن المرجح للقيمة الاقتصادية للإنتاج المحلي أن تكون مرتفعة بنفس القيمة، إن لم يكن أكثر من الأسعار الحالية للتسليم على باب المزرعة. وأغلب المحاصيل النقدية الرئيسية التي تنتج في منطقة البرنامج، مثل البن والمطاط

والكاكاو تعتبر من السلع التصديرية الأساسية التي تتجه إلى الأسواق العالمية الحرة. كما أن التكاليف الاقتصادية للدمار الذي يلحق بالبيئة الآن تعتبر مرتفعة.

38 - **قضـــايا الجنسين** – من المتوقع أن يكون للبرنامج تأثير إيجابي ملموس على النساء. فجميع الاستثمارات على مســـتوى الأســـرة في البرنامج ستمول عن طريق جماعات الاعتماد على الذات، التي تضم عدد كبير من النساء. مما سيضمن زيادة دور المرأة في إدارة الاقتصاد المنزلي، الأمر الذي سيرتقي بوضعهن، حيث سيعتبرن مدبرات لمدخرات الأســـرة ومســـؤولات عـــن دخلهـــا. كما ستحصل النساء – من خلال جماعات الاعتماد على الذات – على التدريب لإعدادهـــن للمشـــاركة فـــي إدارة الأنشطة الجماعية، وبالتالي النهوض بدورهن في المؤسسات المجتمعية الأكبر مثل المجالس النيابية القروية. والأرجح إن يترجم الدور المعزز للمرأة في إدارة الشؤون المالية للأسرة إلى تحسن في تغذية هذه الأسرة، ورعايتها الصحية، وزيادة فرص التعليم أمام أبنائها. مازالت المرأة في المناطق النائية تعتبر نقص الرعاية الصـــحية والمـــرافق التعليمية وجودة مثل هذه المرافق مشكلات أساسية. وبناء على ذلك، فالأرجح أن تكون الأمهات والأطفـــال فـــي مقدمة المستفيدين من التدخلات الصحية والتعليمية المقترحة من جانب البرنامج. كما أن تمكين النساء اقتصـــاديا واجتماعـــيا بإقامة مجموعات نسائية قوية، ستكون له فوائده أيضا من حيث تحسين قدرة النساء من السكان الأصـــليين علـــى الـــتعامل مع المسائل الخارجية، مثل عمليات قطع الأخشاب واستخراج المعادن، حيث كانت النساء عرضة للاستغلال في الماضي.

39 - **الأمـــن الغذائـــي الأســـري والتغذية** – سوف يسفر البرنامج عن تحسن ملموس في الأمن الغذائي للعديد من الأســـر. فالـــنماذج مـــن 1 إلى 3 (المزيد من التفاصيل في الذيل الرابع) تقوم كلها على إنتاج الأراضي المطهرة في المرتفعات، والتي تحولت من عجز بنسبة 30% إلى فائض بنسبة 10% (بما في ذلك إنتاج الأرز والذرة). أما النموذج الـــرابع الموضـــوع على أساس تحسين إنتاج الأراضي المطهرة بالإضافة إلى تنمية مساحات صغيرة مزروعة بالأرز المروي، فقد تحولت من عجز بنسبة 10% إلى فائض بنسبة 70%. وبالنسبة للنموذج الخامس، الذي وضع على أساس تحســـين إنتاج الأراضي المطهرة مع تحسين إنتاج الأرز المروي الموجود بالفعل، فقد تحولت من فائض بنسبة 10% إلى فائض بنسبة 70 في المائة. وهناك الكثير من الأسر التي تعاني من عجز في الأغذية أكبر بكثير مما هو مذكور في الـــنماذج – لا سيما في مناطق الأراضي المطهرة التي تفتقر إلى العمالة الأسرية. كما أن الدخل الإضافي الذي سيتولد مـــن المحاصيل النقدية وأنشطة تربية الثروة الحيوانية سيساهم في تحقيق الأمن الغذائي. وبالنسبة لكثير من الأسر، فإن هذا الدخل النقدي الإضافي سيكون كافيا كوسيلة لها أهميتها لتمويل العجز في الأغذية.

حاء – المخاطر

40 - **القدرات المحدودة للحكومات المحلية** – كما سبق أن ذكرنا، فإن عددا من الأحياء – مثل كوتاي الغربي – قد انشـــئت فـــي عام 1999 ويترتب على ذلك، إن الطاقات الإدارية في هذه الأحياء مازالت ضعيفة. وتجري معالجة هذا الموضـــوع باقـــتراح تشكيل هيكل مستقل لإدارة البرنامج لا يعتمد على الطاقات الحكومية الموجودة ولا يشكل ضغطا زائدا عليها. وسيقدم الدعم لإدارة البرنامج من خلال تدريب شامل على عمليات الإدارة لموظفي وحدة إدارة البرنامج، ومديري الأنشطة، ومنسقي المنظمات غير الحكومية.

41 - **قدرات المنظمات غير الحكومية ونطاق عملها** – سيتعاقد البرنامج مع منظمات غير حكومية محلية للعمل مع المجتمعات المحلية المستهدفة، لا سيما في بناء قدرات المؤسسات القروية. وسوف تعطي الأولوية لتدريب المنظمات غير الحكومية المحلية سواء قبل استهلال البرنامج أو أثناء تنفيذه. ومن بين أسباب اختيار حي كوتاي الغربي للمرحلة الأولى، الاستفادة من العمل الميداني الذي تم بالفعل من جانب المنظمات غير الحكومية النشيطة في هذا الحي. فالخبرات والمعارف التي خرج بها هذا العمل، يمكن نقلها إلى الأحياء الأخرى في المراحل التالية من البرنامج.

42 - **مواقف المنظمات غير الحكومية** – مازال الكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية ينظر إلى الحكومة بارتياب. ولا بد من خلق مناخ عمل يشجع مقدمي الخدمات من الحكومة والمنظمات غير الحكومية على التعاون من أجل تحقيق هدف مشترك. ومن المتوقع أن يساهم تشكيل وحدات مستقلة لإدارة البرنامج تعمل في ظل الهيكل التنظيمي للإدارة الذي يضم ممثلين عن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والحكومة، في معالجة هذا الموضوع. ثم أن هنالك تغير إيجابيا في مواقف المنظمات غير الحكومية بدأ يظهر بالفعل، في أعقاب قرار رئيس حي كوتاي الغربي لتعيين المدير السابق لمعهد السكان الأصليين كمدير للبرنامج. وهو اعتراف واضح من جانب الحكومة بالدور المشروع للمنظمات غير الحكومية ومساهمتها القيمة في عملية التنمية.

43 - **الحاجة إلى إشراف مكثف ومشاركة الصندوق أثناء التنفيذ** – يتطلب هذا البرنامج الذي يتسم بقدر كبير من السمات الابتكارية، مستوا من الإشراف المكثف يفوق الموارد والقدرات المتوافرة الآن لدى المؤسسة المتعاونة. ولذا فإن الأمر يتطلب حشد موارد إضافية من أموال تكميلية حتى يتسنى للصندوق مساعدة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إشرافه على هذا البرنامج، ولكي يقدم الدعم الفعال لتنفيذه.

طاء – الأثر البيئي

44 - أدى القطع الجائر للأشجار، وتطهير الأراضي لزراعتها وغرس أشجار الغابات الصناعية، وحرائق الغابات واستخراج المعادن، إلى تدهور الأراضي بشكل هائل، اتسم بإفقاد الأراضي خصوبتها، وتآكل التربة، وتلوث مصادر المياه، وفقدان التنوع البيولوجي. وكان السبب وراء هذا التدهور البيئي هو فقدان السيطرة على قاعدة الموارد الطبيعية من جانب المجتمعات المحلية. ولحل هذا الموقف، سوف يدعم البرنامج: (i) إقامة مؤسسات قروية قوية تستطيع إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة؛ (ii) إعادة غرس الأشجار في المناطق المتدهورة؛ (iii) الحد من تآكل التربة باستخدام أساليب لصيانة التربة والمياه؛ (iv) إدخال عمليات إدارة الغابات بالاعتماد على المجتمعات المحلية تدريجيا من أجل تشجيع الإدارة المستدامة للموارد الحرجية المتبقية لصالح المجتمعات المحلية على المدى الطويل.

ياء – السمات الابتكارية

45 - يحتوي البرنامج على السمات الابتكارية التالية: (i) تطبيق هيكل تنظيمي للإدارة يتسم بقدر كبير من اللامركزية وينقل إلى الحكومات المحلية مسؤولية التنفيذ؛ (ii) تشجيع عمليات تمكين المجتمعات المحلية بإقامة مؤسسات قروية قوية وفعالة؛ (iii) المشاركة الكاملة من جانب المنظمات غير الحكومية المحلية في تنفيذ المشروع اعترافا بالتزامها بالعمل مع المجتمعات الأصلية في المناطق النائية؛ (iv) هيكل تنظمي مستقل للإدارة لتيسير مشاركة أصحاب الشأن غير الحكوميين، مع وجود نظام لإدارة البرنامج يضم الحكومة، والمنظمات غير الحكومية،

والمجـــتمع المدني، وممثلي المجتمعات المحلية؛ (v) الأخذ بتصميم توجهه نحو العمليات لا وجهات النظر بالنسبة لنوع الأنشـــطة الممولـــة؛ (vi) وضع ترتيبات مالية تتسم بالمرونة البالغة ضمانا لأن يكون لدى إدارة البرنامج القدرة على الاســـتجابة للطلـــبات التي تعبر عنها المجتمعات المحلية المستهدفة؛ (vii) التركيز الشديد على إدارة الغابات بالاعتماد على المجتمعات المحلية *كوسيلة لوقف المزيد من التدهور البيئي*.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

46 - تشـــكل اتفاقية القرض بين جمهورية إندونيسيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم علـــى أساســـها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

47 - وجمهوريـــة إندونيســـيا مخولـــة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

48 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

49 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إندونيسيا قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا خمسة عشر ملـــيونا ومائـــة ألف (15 100 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 سبتمبر/أيلول 2042، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في ديسمبر/كانون الأول)

1 - **توجيه موارد البرنامج** – سيقوم وزير المالية في الحكومة الإندونيسية (الحكومة) بتحويل الأموال المتوفرة وغيرها من الموارد المطلوبة بموجب خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية إلى الأطراف المعنية في البرنامج لتنفيذ أنشطته بما يتفق مع مذكرة التفاهم الخاصة به واتفاقيات التنفيذ وغيرها من وثائق القرض.

2 - **مذكرة التفاهم الخاصة بالبرنامج** – ستعقد وكالة تنمية الموارد البشرية التابعة لوزارة الزراعة، والحكومات الإقليمية والمحلية مذكرة تفاهم خاصة بالبرنامج (مذكرة التفاهم) التي ستوفر من بين ما توفره، نظام الإدارة المالية وإجراءاته للصرف من القرض وإعادة الصرف، وتدفق الأموال، وكيفية تشغيل الحسابات الخاصة وحسابات البرنامج، وإطلاق أموال البرنامج، والأموال المقابلة الخاصة بالبرنامج، والتوريد ورفع التقارير المالية وتقارير سير البرنامج ومراجعة الحسابات وغيرها من البنود مما قد تتفق عليه الحكومة مع الصندوق، وذلك بغية تنفيذ البرنامج بما يتماشى مع اتفاقية قرض البرنامج. وسترفع الحكومة مشروع مذكرة التفاهم هذه إلى الصندوق للتعليق والموافقة عليها قبل توقيعها. ولا يجوز تعديل مذكرة التفاهم هذه أو تغييرها بأية صورة ملموسة بدون الحصول على موافقة الصندوق المسبقة.

3 - **حسابات الصندوق** – سيتم في أقرب وقت عملي ممكن بعد التوقيع على اتفاقية قرض البرنامج على ألا يتعدى ذلك بأي حال من الأحوال تاريخ نفاذ مفعول القرض، فتح ثلاثة حسابات للبرنامج بالروبية الإندونيسية والإمساك بها في مصارف تجارية يرتضيها الصندوق وذلك لتمويل عمليات البرنامج:

(i) الحساب الوطني للبرنامج– سيتم تفويض مسؤول من المكتب الوطني لتنسيق البرنامج حسب الأصول كي يقوم بفتح الحساب القطري للبرنامج والإمساك به وتشغيله؛

(ii) الحساب الإقليمي للبرنامج– سيتم تفويض مسؤول من الوحدة المحلية لتيسير البرنامج حسب الأصول كي يقوم بفتح الحساب الإقليمي للبرنامج والإمساك به وتشغيله.

(iii) حساب البرنامج من مستوى الحي– سيتم تفويض مسؤول من وحدة الإدارة المحلية للبرنامج من مستوى الحي حسب الأصول كي يقوم بفتح حساب البرنامج من مستوى الحي والإمساك به وتشغيله.

وستقوم الحكومة بإتاحة المساهمات المقابلة المنصوص عليها في خطة العمل السنوية والميزانية السنوية لحسابي البرنامج الوطني وحساب البرنامج من مستوى الحي بما يتعين مع خطة العمل السنوية والميزانية السنوية ذات الصلة.

4 - **المساهمة المقابلة** – خلال فترة تنفيذ المشروع، ستتيح الحكومة لكل من المكتب الوطني لتنسيق البرنامج ووحدة الإدارة المحلية للبرنامج الأموال المقابلة من مواردها الخاصة بما في ذلك الموارد الوطنية والمحلية بمبلغ

ملحق

إجمالـــي تقريبي بالروبية الإندونيسية يعادل حوالي 000 620 5 دولار أمريكي وذلك لتمويل جزء من التكاليف التشغيلية وتكالـــيف وســـائط الـــنقل والمعـــدات إضـــافة إلى أنشطة إعادة التشجير الممولة بموجب الصندوق للاستثمارات في المجـــتمعات المحلـــية لتيسير البرنامج. ولهذا الغرض، ستقوم الحكومة بتحديد مخصصات في ميزانيتها لكل سنة مالية تعـــادل المســـاهمات المقابلـــة المنصـــوص عليها في خطة العمل السنوية والميزانية السنوية للسنة المعنية وتتيح هذه المخصصـــات للمكتب الوطني لتنسيق البرنامج، والوحدة المحلية لتيسير البرنامج بصورة فصلية ومسبقة في حسابات الـــبرنامج كما ستقوم الحكومة بإعفاء جميع المستوردات والتوريد وإمدادات السلع والخدمات التي يمولها البرنامج من جمـــيع الضرائب. كما ستقوم بتحويل الأموال والموارد المنصوص عليها في خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية للأطراف المعنية بالبرنامج وذلك لتنفيذ أنشطته.

5 - **المنســـق الوطنـــي للـــبرنامج** – ستقوم وكالة تنمية الموارد البشرية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة بتعيين منســـق وطنـــي للـــبرنامج لمـــدة ثلاث سنوات شريطة موافقة الصندوق المسبقة عليه. وسيتم اختيار المنسق الوطني للـــبرنامج، مـــن بين أمور أخرى، على أساس التزامه/التزامها بالتخفيف من وطأة الفقر واستعداده/استعدادها للعمل مع المـــنظمات غير الحكومية. ولا يجوز تنحيته من منصبه من قبل وكالة تنمية الموارد البشرية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة إلا بالتشاور المسبق مع الصندوق.

6 - **إحداث وحدة الإدارة المحلية للبرنامج على مستوى الحي** – سيتم إحداث وحدة الإدارة المحلية للبرنامج على مستوى الحي ككيان قانوني مستقل بموجب مرسوم من رئيس الحي.

7 - **مدير البرنامج** – سيتولى رئاسة وحدة الإدارة المحلية للبرنامج على مستوى الحي مدير للبرنامج يعينه رئيس الحـــي بموجب مرسوم لفترة ثلاث سنوات شريطة موافقة الصندوق عليه. وسيتم اختيار مدير البرنامج، من بين أمورا أخـــرى على أساس التزامه/التزامها بالتخفيف من وطأة الفقر واستعداده/استعدادها للعمل مع المنظمات غير الحكومية. ولا يجوز تنحيته من منصبه من قبل رئيس الحي إلا بالتشاور المسبق مع الصندوق.

8 - **موظفـــو الاتصـــال المحليون** – سيتم تعيين موظف اتصال محلي لكل من الخدمات الحكومية المحلية التالية: الوكالة الإقليمية للتخطيط الإنمائي، الزراعة، الغابات، الصحة، التعليم وإدارة البرنامج على مستوى الحي.

9 - **تعييـــن الموظفين** – سيتم تعيين جميع الموظفين في المكتب القطري لتنسيق البرنامج، ووحدة الإدارة المحلية للـــبرنامج ووحـــدات تيســـير البرنامج الإقليمية لمدة ثلاث سنوات. وسيخضع كل العاملين في المكتب القطري لتنسيق الـــبرنامج وفـــي وحدة الإدارة المحلية للبرنامج لفترة اختبار مبدئية على أساس مؤهلاتهم وخبراتهم ومزاياهم. ويمكن تجديد عقود جميع الموظفين على أساس أدائهم.

10 - **الاتفاقـــية الثانوية** – سيتم تفويض مدير البرنامج في وحدة الإدارة المحلية للبرنامج من مستوى الحي حسب الأصـــول كـــي يعقد اتفاقيات ثانوية مع الهيئات التنفيذية القروية ومجالس التمثيل القروية بغرض تنفيذ صندوق البيئة الأساســـية القـــروية الـــذي يوجهـــه الطلب. وستقوم وحدة الإدارة المحلية للبرنامج بإرسال نسخة من الاتفاقية الثانوية المصادق عليها والموقعة حسب الأصول من قبل جميع الأطراف إلى الصندوق.

ملحق

11 - **الترتيبات التعاقدية مع الوكالات المنفذة** – سيتم تنفيذ معظم أنشطة البرنامج من خلال ترتيبات تعاقد خارجية باستخدام خدمات المنظمات غير الحكومية والمتعاقدين من القطاع الخاص، والوكالات الحكومية المحلية المتخصصة وغيرها من الجهات الفاعلة الكفوءة (التي ستدعى بشكل إجمالي "الوكالات المنفذة") وسيتم اختيار هذه الوكالات على أساس الاختصاصات التي ستعدها وحدة الإدارة المحلية للبرنامج ويصادق عليها الصندوق. وستدخل كل وكالة منفذة مختارة ووحدة الإدارة المحلية للبرنامج في عقد ("اتفاقية الوكالة المنفذة") لتنفيذ الاقتراح المتفق عليه. ومن بين أمور أخرى، ستقوم الوكالة المنفذة في اتفاقية الوكالة المنفذة بإعلان التزامها بأهداف وغايات البرنامج وتعزيزها لها وستتكفل بتنفيذ الأنشطة في الاقتراح المتفق عليه بما يتماشى مع اتفاقية القرض. وستقوم هذه الوكالات بتقديم تقارير مرحلية فصلية سنوية مجمعة حول تنفذ البرنامج كما سترفع التقارير والسجلات المالية.

12 - **اتفاقية التنفيذ الخاصة بالمنظمات غير الحكومية** – ستقوم وحدة الإدارة المحلية للبرنامج بتقديم مشروع اتفاقية التنفيذ الخاصة بالمنظمات غير الحكومية إلى الصندوق للتعليق والمصادقة عليها. وما أن تتم المصادقة عليها، حتى ترسلها موقعة حسب الأصول إلى الصندوق.

13 - **عقد منحة صندوق الاستثمارات في المجتمعات المحلية الذي يوجهه الطلب** – ستقوم وحدة الإدارة المحلية للبرنامج بالدخول في عقد منحة يرتضيه الصندوق مع كل مجموعة من المزارعين فيما يتعلق بالأنشطة التي سيمولها صندوق الاستثمارات في المجتمعات المحلية الذي يوجهه الطلب. وسينص عقد المنحة من بين ما ينص عليه أن يقوم متلقيها بتنفيذ الأنشطة بما يتفق مع أهداف البرنامج وغايته، وأن تقوم وحدة الإدارة المحلية للبرنامج بتحويل الأموال المتاحة بالروبية كمنحة بما يتماشى مع اتفاقية القرض والمعايير والإجراءات المنصوص عليها في دليل تنفيذ البرنامج.

14 - **عقود المنح الخاصة بصندوق البنية الأساسية القروية الذي يوجهه الطلب** – ستقوم وحدة الإدارة المحلية للبرنامج بإبرام عقد يرتضيه الصندوق مع كل مجلس تمثيل قروي مرخص له وكل هيئة تنفيذ قروية فيما يتعلق بالأنشطة التي يمولها صندوق البنية الأساسية القروية الذي يوجهه الطلب. وسينص هذا العقد من بين ما ينص عليه، أن تقوم الأطراف المعنية في البرنامج بتنفيذ الأنشطة بما يتماشى مع الأهداف والغايات الواردة في اتفاقية القرض والمعايير والإجراءات المنصوص عليها في دليل تنفيذ البرنامج.

15 - **عقود شراء الغراس** – بغرض شراء الغراس لإعادة التشجير، ستبرم وحدة الإدارة المحلية للبرنامج عقدا يرتضيه الصندوق مع الممثل الرسمي للمشاتل كما تنص عليه خطة تشجير الغابات. وتقع هذه المشاتل على أراضي خاصة وتمول من خلال موارد خاصة.

16 - **المراحل** – سينفذ البرنامج على أربعة مراحل على مدى ثلاث سنوات لكل وحدة منها بما مجموعة 12 سنة. وستقوم استعراضات منتصف الفترة بتحليل المؤشرات الدنيا المحددة المنصوص عليها في اتفاقية القرض والتي سيستخدمها الصندوق كمحفزات تأكيدية لتمويل وتصميم المرحلة التالية من البرنامج.

ملحق

17 - **اللامركـــزية** – ستتخذ الحكومة كل الإجراءات الضرورية أو الملاءمة لضمان تنفيذ البرنامج من خلال نظام لامركـــزي يلقي بالمسؤوليات الإدارية على عاتق المستويات القروية والمحلية كما يلقي بمسؤوليات الرصد على عاتق المستوى الإقليمي ومسؤوليات التنسيق على عاتق مستوى القطري.

18 - **تعييـــن وتدريـــب الإدارة** – ستضمن الحكومية أن يتم تعيين مدير البرنامج في وحدة الإدارة المحلية للبرنامج والموظفين الرئيسيين الآخرين من المنظمات غير الحكومية المتعاقد معها، وأن يتم تدريبهم على النظم الهيكلية والحالية قبيل تاريخ نفاذ مفعول القرض.

19 - **توزيع المواد** – ستضمن الحكومة أن تتم ترجمة تقرير التقدير إلى اللغة الإندونيسية وتوزيعه على الأطراف المعنية بالبرنامج قبيل تاريخ نفاذ مفعول القرض.

20 - **الإعفـــاء من الضرائب** – ستمنح الحكومة إعفاء ضريبيا على كل المستوردات والتوريد والإمدادات من السلع والخدمات التي يمولها القرض. وسيكون هذا الإعفاء على خلفية التزام الحكومة بتوفير الأموال المقابلة للبرنامج.

21 - **مـــراجعو الحســـابات** – في غضون ثلاثة أشهر من نفاذ مفعول القرض، تكون الحكومة قد اختارت وعينت مراجعي حسابات مستقلين.

22 - **الرصد** – ستقوم الحكومة، ومن خلال المكتب القطري لتنسيق البرنامج، في أقرب وقت عملي على ألا يتعدى بأي حال من الأحوال ستة أشهر بعد تاريخ نفاذ مفعول القرض بإحداث ومن ثم الإمساك بنظام ملائم لإدارة المعلومات لتمكيـــنها مـــن رصـــد البرنامج بصورة مستمرة بما يتماشى مع اتفاقية القرض بناء على المؤشرات المتفق عليها بين الحكومـــة والصـــندوق. وسيتضـــمن نظام الرصد والتقييم الرصد الروتيني لسير البرنامج المالي والمادي بما في ذلك الـــتقارير الشهرية والتقارير المرحلية الفصلية والسنوية القائمة على أساس البيانات التي وفرتها وحدات الإدارة المحلية للـــبرنامج وجمعها كلا" من المكتب القطري لتنسيق البرنامج والوحدة المحلية لتيسير البرنامج. وعلى أساس مؤشرات الأداء التـــي ســـتحدد لكل من المدخلات والمخرجات بالمعنى المادي والمالي التي سينفق عليها وكالة الموارد البشرية الزراعـــية الـــتابعة لوزارة الزراعة مع الصندوق، وممارسات التقييم التشاركية التي ستنفذ كل سنة لتمكين المجموعة المستهدفة من تقييم سير البرنامج وفقا لمعاييرها الخاصة.

23 - **دلـــيل تنفـــيذ الـــبرنامج** – قبل تاريخ نفاذ مفعول القرض، ستقوم الحكومة بإعداد مسودة دليل تنفيذ البرنامج بالاختصاصات التي يوافق عليها الصندوق. ويجب أن يصادق الصندوق على دليل تنفيذ البرنامج هذا.

24 - **ممارســـات إدارة الآفـــات** – وبهدف الإبقاء على الممارسات البيئية السليمة كتلك المنصوص عليها في المادة 7.15 مـــن الشـــروط العامة، ستتبع الأطراف المعنية بالبرنامج أساليب ملائمة لمكافحة الآفات في هذا البرنامج، ولهذا الغـــرض، تضـــمن الحكومة بأن لا تحتوي المبيدات التي تشترى لهذا البرنامج على أي مبيدات من تلك التي تحظرها مدونـــة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتي تعـــدل من حين إلى أخر، أو أن تكون مدرجة في الجدول 1 (المبيدات الخطيرة للغاية) والجدول 2 (المبيدات الخطيرة)

ملحق

وهي الجداول التي وضعتها منظمة الصحة العالمية في توصياتها بتصنيف المبيدات بحسب الخطورة والمبادئ التوجيهية للتصنيف 1996-1997، والتي تعدل من حين إلى أخر.

25 - **الشروط المسبقة للصرف من القرض** - تضم الشروط المسبقة للصرف من القرض ما يلي:

(i) لن يتم الصرف من القرض لتغطية أية نفقات لصندوق الاستثمارات في المجتمعات المحلية الذي يوجهه الطلب أو لصندوق الاستثمارات في البنية الأساسية القروية ما لم يتم إحداث هذين الصندوقين حسب الأصول.

(ii) لن يتم الصرف من القرض لتغطية النفقات بموجب المراحل الأولى والثالثة والرابعة ما لم يكن الصندوق راضيا عن أن المؤشرات التحفيزية قد تحققت، وما لم يكن قد صادق على نتائج استعراضات منتصف المدة المقررة في السنوات الرابعة والسابعة والعاشرة من عمر البرنامج والتي ستعمل على تشكيل التقدم والانتقال من المرحلة الأولى من البرنامج إلى المرحلة الثانية ومن ثم المرحلتين الثالثة والرابعة.

26 - **المسببات الإضافية لتعليق الصرف من القرض** - يحدد ما يلي كمسببات إضافية لتعليق من الحكومة في طلب الصرف من القرض:

(i) إذا ما قرر الصندوق، بناء على المعايير المدرجة في اتفاقيات التنفيذ المعقودة بين المنظمات غير الحكومية ووحدة الإدارة المحلية للبرنامج، وبعد التشاور مع الحكومة، أن الشراكة بين المنظمات غير الحكومية ووحدة الإدارة المحلية للبرنامج أقل من مرضية.

(ii) أن يكون دليل تنفيذ البرنامج أو أي من أحكامه قد حذف أو علق أو أوقف أو عدل أو صحح بدون موافقة الصندوق المسبقة على ذلك، وأن يكون الصندوق قد قرر أن مثل هذا الحذف أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التصحيح له، أو قد يكون له، نتائج مادية سلبية على البرنامج.

(iii) أن تكون الحكومة والصندوق قد عجزا عن التوصل لاتفاق حول التوصيات أو خطط العمل أو التصميمات كما ستنبثق عنه استعراضات منتصف المدة فيما يتعلق بالمراحل الثانية والثالثة والرابعة من البرنامج ضمن المدة المحددة لذلك، أو تكون هذه التوصيات أو خطط العمل أو التصميمات لم تنفذ في المدة المحددة لها.

(iv) أن يكون الصندوق قد قرر، على أساس استعراضات منتصف المدة، أن المؤشرات التحفيزية المحددة في اتفاقية القرض لم تلبى بصورة مرضية ضمن المدة المحددة لها.

27 - **المسببات الإضافية للإلغاء** - يحدد ما يلي على أنه مسببات إضافية لإلغاء حق الحكومة في طلب الصرف من القرض:

(i) أن يكون الصندوق قد قرر بناء على توصيات استعراضات منتصف المدة إيقاف البرنامج أو تكون الاستعراضات قد أوصت بذلك؛

(ii) أن يكون الصندوق قد قرر أن الشروط المسبقة لبدء كل مرحلة من مراحل البرنامج لم تلبى؛

28 - **شروط نفاذ فعالية القرض** – يحدد ما يلي كشروط إضافية مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(i) أن تكون الحكومة قد أنشأت المكتب القطري لتنسيق البرنامج حسب الأصول من خلال إخطار وكالة تنمية الموارد البشرية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة وأن يكون منسق البرنامج القطري قد عين حسب الأصول من خلال إخطار الحكومة لوكالة تنمية الموارد البشرية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة وأن يكون الصندوق قد صادق على ذلك؛

(ii) أن تكون وكالة تنمية الموارد البشرية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والحكومات الإقليمية والحكومات المحلية قد صادقت بصورة مشتركة على مذكرة التفاهم الخاصة بالبرنامج؛

(iii) أن تكون الأمانة العامة لوحدة الإدارة المحلية للبرنامج ومجلس وحدة الإدارة المحلية للبرنامج، قد احدث حسب الأصول بموجب مرسوم يصدره رئيس مقاطعة كوتاي الغربية، وأن يتم اختيار وتعيين الموظفين في وحدة الإدارة المحلية للبرنامج؛

(iv) أن يتم اختيار المنظمة غير الحكومية المسؤولة عن تنفيذ عنصر تمكين المجتمعات المحلية من قبل وحدة الإدارة المحلية للبرنامج وأن يكون الصندوق قد وافق على هذا الاختيار؛

(v) أن يكون الصندوق قد وافق على دليل تنفيذ البرنامج وأن تكون وحدة الإدارة المحلية للبرنامج قد تبنت هذا الدليل؛

(vi) أن تكون الحكومة قد فتحت حسب الأصول الحساب الخاص للبرنامج وأن تكون حسابات البرنامج الثلاثة الأخرى قد فتحت حسب الأصول أيضا من قبل المكتب القطري لتنسيق البرنامج والوحدة المحلية لتيسير البرنامج ووحدة الإدارة المحلية للبرنامج؛

(vii) أن تكون اتفاقية قرض البرنامج قد وقعت حسب الأصول وأن يكون الأداء المتصل بها من طرف الحكومة قد رخص به وصدق عليه من جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(viii) أن تكون وزارة القانون وحقوق الإنسان قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مساندا يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا، وأن يتناول هذا الرأي الأمور التالية بصورة تفضيلية: أن تكون شروط نفاذ مفعول القرض قد تحققت، وأن تكون اتفاقية القرض ملزمة قانونيا للحكومة بغض النظر عن أي قانون يخالف ذلك على أراضيها، وأن تكون مدعومة بشكل كامل من الحكومة التي يتوجب عليها أن

ملحق

تصـــرح أن اتفاقـــية القرض ملزمة قانونيا في جميع الأقاليم المعنية بها بغض النظر عن أي قانون مخالف لذلك في أراضيها.